A

联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Alimentación y la Agricultura | منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

المجلس

الدورة الحادية والسبعون بعد المائة

روما، 5–9 ديسمبر/كانون الأول 2022

اقتراح تقدم به الاتحاد الروسي بتاريخ 18 نوفمبر/تشرين الثاني 2022

البعثة الدائمة للاتحاد الروسي
لدى منظمة الأغذية والزراعة
ووكالات الأمم المتحدة الأخرى
في روما، إيطاليا

Via Vicenza, 3 00185 Roma

الهاتف: 44 357 902 06؛ الفاكس: 30 357 902 06

الرقم 200 18 نوفمبر/تشرين الثاني 2022

حضرة الدكتور شو دونيو المحترم،

حضرة الرئيس المستقل للمجلس المحترم،

تعقيبًا على جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية والسبعين بعد المائة لمجلس منظمة الأغذية والزراعة (الوثيقة CL 171/1) ووثائق المتابعة والخطابات المتعلقة بانعقاد هذه الدورة، يودّ وفد الاتحاد الروسي إخطاركم بما يلي.

تشير الوثيقة CL 171/3 إلى أنّ "الدوافع التي تكمن وراء التغييرات في الأسعار الدولية للأغذية معقّدة، فهي بالإضافة إلى أساسيات السوق بحد ذاتها، يمكن أن تعكس عوامل أو معايير أخرى خارجة عن أسواق الأغذية. وواقع الأمر أنه ثمة مجموعة من العوامل التي ساهمت في ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الغذائية الأساسية، بما في ذلك أحوال الطقس غير المواتية في معظم البلدان المورّدة، وارتفاع تكاليف الإنتاج والنقل، والاختلالات في سلاسل الإمدادات بسبب جائحة كوفيد-19، وأوجه عدم اليقين بشأن القيود التي تفرضها البلدان المصدّرة الكبرى على التصدير، والطلب العالمي القوي على الأغذية ومنتجات الأعلاف".

المرفقات

سعادة الدكتور شو دونيو،
المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة (المنظمة)

روما

سعادة السيد HANS HOOGEVEEN،
الرئيس المستقل للمجلس
منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (المنظمة)
روما

وفي هذا الصـدد، يطلب وفد الاتحاد الروسـي أن تعتبر المذكرة التوضـيحية ومشـروع القرار الواردين في الملحق الأول اقتراحًا رسميًا يتعلق بالبند 3 من جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية والسـبعين بعد المائة للمجلس بعنوان "معلومات محدّثة عن عمل منظمة الأغذية والزراعة في مجال الأزمة الغذائية العالمية".

كما يطلب وفد الاتحاد الروسي أن تتم الإحالة إلى هذه الرسالة والملحق الأول بها ونشرهما كاقتراح رسمي ليتخذ المجلس قرارًا بشـأنه في إطار البند 3 من جدول الأعمال المؤقت لدورته الحادية والسـبعين بعد المائة. ويدعو الاتحاد الروسي كذلك الدول الأعضاء الأخرى المهتمة إلى النظر في إمكانية المشاركة في رعاية مشروع القرار المقترح أو تأييده وإحاطتكم علمًا بموقفها في هذا الصدد.

وتفضلا بقبول فائق التقدير والاحترام.

السفير

والممثل الدائم [التوقيع على النسخة الأصلية] Victor Vasiliev

الملحق الأول

اقتراح يُعرض على المجلس في دورته الحادية والسبعين بعد المائة لاتخاذ قرار بشأنه

في إطار البند 3 من جدول الأعمال المؤقت لهذه الدورة بعنوان "معلومات محدثة عن عمل منظمة الأغذية والزراعة في مجال الأزمة الغذائية العالمية"

مذكرة توضيحية

يولي الاتحاد الروسي أهمية كبرى لدور منظمة الأغذية والزراعة في ضمان الأمن الغذائي العالمي والتغذية للجميع من خلال تقديم توصيات مهنية ومستندة إلى العلوم في مجالي تنمية الزراعة وتحويل النظم الزراعية والغذائية لتنفيذ خطة عام 2030 بما يشمل جميع أهداف التنمية المستدامة، مع التركيز بشكل خاص على الأهداف 1 و2 و10 منها.

وإذ يضع الاتحاد الروسي انعدام الأمن الغذائي العالمي في الحسبان، يعتبر أنه من الضروري معالجة تأثير التدابير الاقتصادية والمالية والتجارية الانفرادية (التي لم تسمح بها أجهزة الأمم المتحدة المعنية، أو التي لا تتوافق مع مبادئ القانون الدولي أو ميثاق الأمم المتحدة، أو التي تتعارض مع المبادئ الأساسية للنظم التجارية المتعددة الأطراف)، والقيود التجارية وأي شكل من أشكال الحصار على الأمن الغذائي والتغذية في البلدان النامية على وجه الخصوص، ولكن ليس حصرًا.

وتشكّل الإجراءات الاقتصادية القسرية الانفرادية أحد العوامل التي تحدث اختلالات في سلاسل الإمدادات. ولهذا السبب فإنّ الجمعية العامة للأمم المتحدة، في قرارها A/RES/74/306 الصادر بتاريخ 11 سبتمبر/أيلول 2020 بعنوان "اتخاذ تدابير شاملة ومنسقة لمواجهة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)"، تحثّ بقوة الدول على الامتناع عن اتخاذ أي تدابير اقتصادية أو مالية أو تجارية وتطبيقها بصورة انفرادية بما يتنافى مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ويعيق إنجاز التنمية الاقتصادية والاجتماعية على نحوٍ كامل، ولا سيما في البلدان النامية.

وقد أبرزت السيدة Alena Douhan، المقررة الخاصة المعنية بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان، في تقريرها المرفوع إلى الدورة الثامنة والأربعين لمجلس حقوق الإنسان (سبتمبر/أيلول - أكتوبر/تشرين الأول 2021) أنّ العقوبات الانفرادية تنتهك "جميع فئات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما يشمل الحق في الحياة وفي الصحة، والحق في الغذاء، والحق في مستوى معيشي كاف، والحق في التعليم، والحق في التنمية والحق في بيئة صحية".

وأقرّت المفوضية الأوروبية بأنّ العقوبات قد تؤثر على شراء بعض السلع والتكنولوجيات، وتؤدي إلى الإفراط في الامتثال وزيادة "المشقّات التي يواجهها السكان المدنيون غير المستهدفين".[1]

وأشار التقرير الذي عُرض على الدورة الحادية والخمسين لمجلس حقوق الإنسان إلى أنّ الإفراط في الامتثال للعقوبات الانفرادية قد حال دون إمكانية شراء وشحن الأغذية والأدوية والمعدات الطبية وأجزاء من هذه المعدات إلى البلدان التي فُرضت عليها عقوبات، أو أخرّها أو زاد من كلفتها حتى عندما كانت الحاجة إليها ملحة.

[1] المفوضية الأوروبية- مذكرة توجيهية صادرة عن المفوضية الأوروبية بشأن تقديم المعونة الإنسانية

ولعلّ كوبا أبلغ مثال على التأثيرات السلبية للتدابير الانفرادية المترتبة على التنمية بما في ذلك الأمن الغذائي. فقد أوقف الكثير من المصارف في جميع أنحاء العالم مؤخرًا عملياته التي تشمل كوبا بسبب العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة، "بما في ذلك التحويلات المشروعة لشراء الأغذية والأدوية والسلع للسكان"، ورفضت تنفيذ المعاملات لدعم توزيع اللقاحات ضد فيروس كوفيد-19 على نطاق أوسع، وقطعت العلاقات مع البعثات الدبلوماسية لكوبا حول العالم خوفًا من عمليات انتقامية من قبل حكومة الولايات المتحدة الأمريكية.

واعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية الأصوات (180 صوتًا مؤيّدًا، مقابل صوتين اثنين (2) معارضين (الولايات المتحدة وإسرائيل)، وامتناع عضوين اثنين (2) عن التصويت أحدهما أوكرانيا) مرة أخرى في 3 نوفمبر/تشرين الثاني 2022 القرار A/RES/77/7 بعنوان "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا".

وليست كوبا المثال الوحيد على التأثير السلبي للعقوبات الانفرادية على التنمية المستدامة بما يشمل الأمن الغذائي والتغذية. فخلال العقود الماضية، خضعت أكثر من 70 دولة لمثل هذه التدابير التي فرضتها بشكل أساسي الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي. ومن المروّع أن تكون أفغانستان والجمهورية العربية السورية، اللتين تعانيان من صراع مستمر منذ سنوات وتدخلات خارجية، من بين البلدان الخمسة الأولى المستفيدة من المساعدات الإنسانية بما فيها الأغذية، وتخضعان في الوقت نفسه لأنواع مختلفة من التدابير القسرية.

وخلال الدورتين التاسعة والأربعين والخمسين للجنة الأمن الغذائي العالمي، قدمت البلدان التي هي ضحية العقوبات منذ زمن طويل (الجمهورية العربية السورية وفنزويلا وكوبا ونيكاراغوا وغيرها) أدلة دامغة على التأثير السلبي للعقوبات على الأمن الغذائي والتغذية لسكان كل من هذه البلدان والإقليم ككل. وقد حظيت بدعم ممثلي عدد من المنظمات غير الحكومية. وذكرت مجموعة الـ77 في بيانها خلال الدورة الخمسين للجنة الأمن الغذائي العالمي العقوبات باعتبارها أحد العوامل التي تؤثر سلبًا على الأمن الغذائي والتغذية. ويتوافق هذا الموقف تمامًا مع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/RES/76/191 الصادر بتاريخ 17 ديسمبر/كانون الأول 2021 بعنوان "التدابير الاقتصادية الانفرادية بوصفها وسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية" الذي استهلّته مجموعة الـ 77. وعلاوةً على ذلك، أكّد السيد فخري، المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بالحق في الغذاء، الطابع الضار لهذه العقوبات على الأمن الغذائي.

مشروع قرار

إنّ المجلس:

أعرب عن قلقه الشديد إزاء التدابير الاقتصادية والمالية والتجارية الانفرادية التي لا تسمح بها أجهزة الأمم المتحدة المعنية، والتي لا تتوافق مع مبادئ القانون الدولي أو ميثاق الأمم المتحدة، أو تتعارض مع المبادئ الأساسية للنظم التجارية المتعددة الأطراف، والتي تؤثر، على وجه الخصوص ولكن ليس حصرًا، على الأمن الغذائي في البلدان النامية،

وأكّد من جديد إعلان مبادئ القانون الدولي بشـــأن العلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقًا لميثاق الأمم المتحدة، الذي ينصّ، ضمن جملة من الأمور، على أنه لا يجوز لأي دولة أن تستخدم أو تشجع استخدام تدابير اقتصادية أو سياسية أو أي نوع من التدابير الانفرادية لإكراه دولة أخرى لنيل تبعيتها في ممارسة حقوقها السيادية.

وذكّر بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/RES/74/306 الصـــادر بتاريخ 11 ســـبتمبر/أيلول 2020 بعنوان "اتخاذ تدابير شـــاملة ومنســـقة لمواجهة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)"، والقرار A/RES/76/191 الصـــادر بتاريخ 10 يناير/كانون الثاني 2022 بعنوان "التدابير الاقتصادية الانفرادية بوصفها وسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضـد البلدان النامية"، والقرار A/77/L.5 الصـادر بتاريخ 2 نوفمبر/تشـرين الثاني 2022 بعنوان "ضـرورة إنهاء الحصـار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا"،

وأحاط علمًا بتقرير "حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم لعام 2022"، والتقرير A/HRC/51/33 الصادر عن المقررة الخاصة المعنية بالتأثير السلبي للتدابير القسرية الانفرادية على التمتع بحقوق الإنسان، والوثيقة CL 171/3، وإعلان قادة مجموعة العشـرين في بالي (15-16 نوفمبر/تشـرين الثاني 2022) الذي يدعو إلى "مواصـلة دعم اسـتثناء الأنشـطة الإنسانية من العقوبات"،

ومع أخذ المناقشـــات حول البند الثاني من جدول أعمال الدورة الخمســـين المعلّقة للجنة الأمن الغذائي العالمي بشـأن "تنسـيق الإجابات على مسـتوى السـياسـات لأزمة الأغذية العالمية – حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم لعام 2022" في الحسبان،

- طلب إلى منظمة الأغذية والزراعة مواصـلة رصـد الأوضـاع عن كثب وموافاة الأعضـاء كتابة بمعلومات محدّثة بصورة منتظمة، بما في ذلك بواسطة الصفحة الإلكترونية الخاصة بالمنظمة، وموافاة المجلس في دوراته القادمة بما يلي:
- تقييمًا شاملًا لتأثير التدابير الانفرادية على الأمن الغذائي العالمي والمسائل ذات الصلة المندرجة في إطار ولاية المنظمة،
- وتقييمًا شاملًا لتأثير التدابير الأحادية الانفرادية على قطاع الزراعة والأغذية في البلدان النامية.

وطلب أيضًـــا من الدول الأعضـــاء أن تزوّد أمانة المنظمة بالمعلومات المتعلقة بتأثير العقوبات على الأمن الغذائي والتغذية على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية.

وقرّر البقاء على اطلاع على هذه المسألة وإضافة البند بعنوان "تداعيات التدابير الاقتصادية أو المالية أو التجارية الانفرادية التي لا تســـمح بها الأجهزة المعنية في الأمم المتحدة، والتي لا تتوافق مع مبادئ القانون الدولي أو ميثاق الأمم المتحدة، أو تتعارض مع المبادئ الأســاســية للنظام التجاري المتعددة الأطراف وتؤثر، على وجه الخصــوص، ولكن ليس حصرًا، على الأمن الغذائي في البلدان النامية" إلى جدول أعمال دوراته العادية المقبلة.